تقرير

تكثيف الإعدامات في السعودية

المصدر: مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

تاريخ الإصدار: 05 حزيران/ يونيو 2023

تقرير

تكثيف الإعدامات في السعودية

في إطار تكثيف سياسة الإعدامات والاعتقالات التعسّفية وتغليظ الأحكام بحق المعتقلين الشيعة، أعدمت السلطات السعودية يوم أمس الأحد في 4 حزيران 2023، 3 شبان من القطيف، على خلفيّة مشاركتهم بالحراك الشّعبي الذي اندلع في البلاد عام 2011، والمطالبة بحقوق مشروعة منصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين للحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

أدانت سلطات الرياض الشهداء الثلاثة رغم عدم إثبات الاتهامات التي وُجّهت إليهم، وزعمت انضمامهم لـ"خليّة إرهابيّة وحيازة الأسلحة والاعتداء على رجال الأمن بقصد قتلهم"، كما عندت إلى تشويه سمعتهم ووجّهت لهم اتهامات غير أخلاقيّة.

في بيانٍ نشرته عبر حسابها في "تويتر"، أدرجت وزارة الداخلية السعودية معلومات مغلوطة برّرت فيها الجريمة التي ارتُكبت بحق المعتقلين الثلاثة، وقالت إنها نفذت: "حُكم القتل تعزيرًا بثلاثة جناة بالمنطقة الشرقية لإقدامهم على انضمامهم لخلية إرهابية، وحيازتهم الأسلحة والتدرب عليها، والاعتداء المسلح على المراكز الأمنية ورجال الأمن، بقصد قتلهم وتسترهم على عدد من الإرهابيين"[1].

وأضاف البيان، تم إدانة أحد الأشخاص الثلاثة "باغتصاب شخص تحت تهديد السلاح وتصويره، وإدانة آخر بفعل الفاحشة بعدد من الفتيات".

من جهتها، أدانت المعارضة السعودية الجريمة التي ارتكبتها السلطات السعودية بحق المعتقلين الثلاثة، وأشارت إلى الجديد في الإعدامات الأخيرة هو "إضافة تهم جديدة بطابع أخلاقي في سياق تشويه صورة الشهداء، وكأن النظام لم يكفه جريمة الإعدام بخلفية سياسية فأراد النيل من سمعتهم وهم شهداء عند ربهم" بحسب تعبيرها.

وقالت في بيانٍ لها، "لم يفاجئنا نظام الإجرام السعودي مواصلته مسلسل الإعدامات السياسية بحق شبابنا على خلفية اتهامات باطلة، فما جرى اليوم الأحد الخامس عشر من ذي القعدة سنة 1444 الموافق الرابع من حزيران يونيو 2023 بإعدام كل من حسين بن علي المحيشي وفاضل بن زكي انصيف وزكريا بن حسن المحيشي والذين تم اعتقالهم في العام 2017 لا يختلف عن سابقاته من الاعدامات بخلفيتها السياسية وأهدافها السياسية"[2].

كما أوردت "فهذا النظام لطالما سعى إلى تصوير المعارضين لدى الجمهور بأنهم دمويون قتلة متآمرون وخونة. هذه اتهامات سياسية مفضوحة، لا تقنع الكثيرين. ولذلك لجأ النظام ـ إلى فبركة تهم أخلاقية. فمن لا يقتنع بالتهم السياسية يمكن إقناعه بالتهم الأخلاقية. لقد تجاوز النظام كل الحدود فعلاً من حيث حجم الإعدامات، ومن حيث التشويه والتضليل والكذب والافتراء".

وأضافت "ليس لدينا أدنى ريب في شبابنا الذين قضوا نحبهم شهداء بسيف البغي السعودي ولا جرم لهم سوى المطالبة بحقوق مشروعة منصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين للحقوق الاجتماعية والاقتصادية. هؤلاء شهداؤنا نفخر بهم لا نكترث لافتراءات نظام فاسد جائر وأباطيله. وندعو مجتمعنا إلى النأي عن

---

[1] Euronews، **44 حالة منذ بداية العام.. إعدام 3 أشخاص في السعودية بسبب اتهامات مختلفة، 4 حزيران 2023.**

[2] الميادين، المعارضة السعودية توجه نداء عاجلاً لمراجع قم والنجف الاشرف للتدخل لوقف الاعدامات، 4 حزيران، 2023.

ممارسات النظام الدموي بدق إسفين وقطيعة مع الشهداء الأبرار والمظلومين. وأن المطلوب بعد الدعاء لهم بالرحمة ولذويهم بالصبر احتضان قضيتهم والدفاع عنهم وإيصال رسالتهم إلى كل من يهمه الأمر وبالتالي إحباط مكيدة النظام ومخططه بإعدام الشهداء في قلوب أهلهم ومجتمعهم، وعدم التعاطف معهم، وتصديق النظام فيما يقول. ويجب أن يكون واضحا أن نتعامل مع نظام أدمن الكذب والافتراء ولم يردعه رادع لا ديني ولا أخلاقي في سوق تهمه السياسية وكذلك الأخلاقية".

ووجّهت المعارضة رسالة إلى مراجع الدين في النجف الأشرف وقم المقدسة "للتصدي بدافع مسؤوليتهم الشرعية إلى الدفاع عن المظلومين من أبنائهم في الجزيرة العربية حيث باتوا عرضة لآلة الاعدامات التي تفتك بشباب لا ذنب لهم سوى أنهم طالبوا بتحسين أوضاعهم المعيشية والاجتماعية وحقوقهم المدنية. كما نخاطب كل الذين يراهنون على تغير النظام السعودي وانفتاحه المزعوم وتصالحه بأنه نظام "لا يطهر ولو اغتسل بماء زمزم".

إلى ذلك أثارت وسائل إعلام غربيّة المخاوف من إقدام السلطات السعودية على إعدام المزيد من المعتقلين الشيعة في القطيف والأحساء من فئة القاصرين. مع العلم أن السلطات السعودية أصدرت مرسوماً ملكياً بإلغاء عقوبة الإعدام للأطفال في عام 2020، ينص بشكل قاطع على أنه لن يُحكم على الأفراد بالإعدام على جرائم ارتكبوها عندما كانوا قاصرين. لكن الرياض منذ ذلك الحين أيّدت عقوبة الإعدام في عدد من القضايا المتعلقة بمتهمين قاصرين.

صحيفة الغارديان وفي تقرير لها[3]، كشفت أنه هناك مواطنان سعوديان تم توقيفهما وتعرضهما للتعذيب بسبب جرائم اتهما بارتكابها عندما كانا قاصرين تهديدًا وشيكًا بالإعدام، فيما يقول خبراء حقوق الإنسان إنه علامة على انتهاك السلطات السعودية لوعدها بإنهاء قضايا عقوبة الإعدام ضد المتهمين الأطفال.

القضية الأخرى تخص يوسف المناسف، الذي اتُهم وفقًا لتقرير جديد صادر عن منظمة ريبريف - التي تمثل الرجلين - بارتكاب جرائم من بينها حضور جنازات تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 عامًا اعتبرتها السلطات السعودية "احتجاجات". وتقول منظمة ريبريف إن يوسف تعرض للتعذيب وأُكره على التوقيع على اعتراف كاذب، وحُرم من التمثيل القانوني.

كلتا القضيتين وفق الصحيفة قيد المراجعة حاليًا من قبل المحكمة العليا في السعودية. ووفق ريبريف إذا تم تأييد الأحكام الصادرة ضدهما، فسيكون كلاهما عرضة لخطر الإعدام، وهو ما يمكن أن يحدث وشيكًا ودون سابق إنذار.

من الناحية القانونيّة، تخالف السعودية القوانين والمبادئ والتوصيات الدولية، بما في ذلك تعهداتها الخاصة، مثل اتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حقوق الطفل، وقوانينها الداخلية مثل قانون الأحداث. ويعدّ غياب الشفافية، والتعتيم المقصود أحد أبرز هذه الانتهاكات التي تساهم بشكل كبير في المزيد من الانتهاكات. يؤكّد المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو تعسفًا، على أن "الحفاظ على السرية بشأن عمليات الإعدام يقوّض التدقيق العام ويقود المجتمع الدولي إلى استنتاج أن هذه الإعدامات تفرض في انتهاك للقانون الدولي". تتبع العديد من قضايا الإعدامات، وتوثيق الانتهاكات التي تنضوي عليها، بما في ذلك التعذيب وسوء المعاملة والحرمان من الحق في الدفاع عن النفس، إلى جانب الإعدام بتهم تتعلق بممارسة حقوق مشروعة، يرجّح انتهاك السعودية للقوانين الدولية في الإعدامات بشكل كبير[4].

---

[3] the Guardian, Saudi family urges US to intervene in teens' possible death sentence, 8 may 2023.

[4] المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، السريّة: سلاح يزيد تعسف السعودية في عقوبة الإعدام، 31 أيار 2023.

الجدير بالذكر أن السلطات السعودية أعدمت في 22 أيار/ مايو 2023 3 أشخاص من المنطقة الشرقية بشكل جماعي بموجب أحكام إعدام تعزيرية، ليصبح مجموع الأحكام المنفذة من بداية العام 35 حكماً.

البيان بيّن انتهاك السعودية للقوانين الدولية التي تُلزم الدول التي لا زالت تطبق عقوبة الإعدام، بتنفيذها على أشد الجرائم خطورة حصراً، وهي القتل العمد. فبحسب البيان، "تم تنفيذ الحكم بحق كل من حسن عيسى آل مهنا، وحيدر حسن مويس، ومحمد إبراهيم مويس، بتهم لا تتضمن قتلا أو محاولة قتل[5].

وفي 29 أيار/ مايو 2023، أقدم النظام السعودي على تنفيذ حكم القتل تعزيرًا بحق المعتقلين البحرينيين جعفر سلطان وصادق ثامر. وزعم بيان وزارة الداخلية السعودية، جرى إعدام الشابين على خلفية "انضمامهما إلى خلية إرهابية يتزّعمها مطلوب أمني لدى مملكة البحرين، تابعة لكيان إرهابي وتلقت تدريبات في معسكرات تابعة لجهات إرهابية تهدف إلى زعزعة أمن السعودية ومملكة البحرين"[6].

[5] المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، إعدام جماعي لثلاثة أشخاص بتهم ليست خطرة يزيد المخاوف على حياة المهددين، 22 أيار 2023.

[6] مرآة الجزيرة، لا شيء يوقف التوحّش: النظام السعودي ينفّذ حكم الإعدام بحق مواطنين بحرينيين، 29 أيار 2023.